



يسر مجلس إدارة شركة تمويل الأولى (شركة مساهمة مقفلة) أن تقدم لكم تقريرها السنوي والقوائم المالية المراجعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016م.

1. مقدمة:

شركة تمويل الأولى هي شركة مساهمة مقفلة بموجب السجل التجاري رقم 2050055043 الصادر بتاريخ 15 رمضان 1436 هـ الموافق 2 يوليو 2015 م . بدأت الشركة نشاطها عام 2006 كفرع لشركة الكفاح التجارية (إحدى شركات مجموعة الكفاح القابضة التي تأسست عام 1987م) . وقد ساهمت منذ ذلك الوقت في تقديم الحلول التمويلية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال تمويل الأجهزة المنزلية والكهربائية والسيارات والمعدات معتمدة في ذلك على شراكة استراتيجية مع باقي شركات المجموعة (الكفاح السيارات ، الكفاح للأجهزة المنزلية والكهربائية ، الكفاح لمواد البناء).

تجدر الإشارة إلى أن السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016 م ، تغطي الفترة من 2 يوليو 2015 م حتى 30 سبتمبر 2016 م .

2. قطاعات العمل:

تقدم الشركة منتج التمويل التأجيري والمرابحة للأفراد (تمويل الأجهزة وتمويل السيارات) وللشركات (تمويل السيارات والمعدات الثقيلة ، تمويل خطوط الإنتاج ، تمويل الأجهزة الطبية ، تجهيزات المطاعم).

3. التواجد الجغرافي:

يقع مكتب الشركة الرئيسي في طريق الدمام الخبر السريع ، ولديها عدة مراكز نقاط البيع (الجبيل - الأحساء) لخدمة عملائها من الأفراد ، و تقوم الشركة بتقديم حلولها التمويلية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في كافة مناطق المملكة ، كما توجد خطة لافتتاح نقاط بيع في كل من المنطقة الوسطى و المنطقة الغربية .

4. الإستراتيجية:

وضعت الشركة خطة استراتيجية آخذة في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتحليل الصناعة و المنافسين ، و العوامل الخارجية و الداخلية الأخرى ، لتعكس الاستراتيجية رسالة الشركة في تقديم الحلول التمويلية للمجتمع السعودي بشكل عام ، سواء من الأفراد أو الشركات ، مما يمكنهم من تحقيق وضع اقتصادي أفضل ، كما تعكس رؤيتها في أن تكون الشركة رائدة في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع السعودي ، و كذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحلول متخصصة لائم احتياجاتهم .

تلخص استراتيجية الشركة في تقديم خدماتها للمجتمع السعودي بجودة متميزة ، وبأسعار منافسة وذلك من خلال تطوير الوسائل الخدمية ، مع إدارة أفضل للتكاليف الازمة لتقديمهما .



5. حوكمة الشركات:

نظام حوكمة الشركة يبدأ من مجلس الإدارة التي لديها الاستقلالية والالتزام بالاحفاظ على مراقبة المعايير والسياسات وذلك أن مسئولية أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بتشريعات الشركة الادارية والإقرار بالالتزام بممارسات أفضل، وتعتبر حوكمة الشركات نظام علاقات يحدد ضمن هيكل وتكوينات رئيسية تربط بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و اللجان المنبثقة من المجلس، و تكون العلاقة بين المساهمين والإدارة عن طريق توفير رأس المال من طرف المساهمين للشركة ليتم تحقيق عائد مالي على إستثمار المساهمين وفي المقابل ينتخب المساهمين (مجلس إدارة) لتمثيل مصالحهم، ومن المهام الأساسية للمجلس القيام بتزويد التوجيه الإستراتيجي لقيادة الشركة . والتي بدورها تكون مسؤولة أمام المساهمين من خلال اجتماع سنوي عام ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة المبادئ مع جوانب أخرى لحوكمة الشركة من وقت آخر، وسيقوم بإتخاذ قرارات التغيير المناسبة عند تطلب الضرورة حسب تقدير المجلس ويحمي مجلس الإدارة ويسهل الممارسات الخاصة بحقوق المساهمين . ولدى المساهمين الحق في المشاركة والإطلاع على كافة المعلومات والقرارات التي لها علاقة بالتغييرات الأساسية ، على سبيل المثال الموافقة على التعديلات في النظام الأساسي والموافقة على التقرير المالي للمراجع الخارجي للشركة .

6. إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر عاملا حيويا لنشاطات شركة تمويل الأولي ، وتدبر الشركة عملية تحديد قياس مستمرة للمخاطر من خلال استخدام حدود المخاطر وضوابط أخرى بالتنسيق مع لجنة المخاطر والإئمان والإدارات المعنية بشكل دوري . وفيما يلي ملخص للمخاطر الرئيسية :

أ. مخاطر الإئمان:

تمثل مخاطر الإئمان في خطر الخسارة المالية في حال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات عليه أو عدم التحقق من الجدارة الإئمانية للعميل قبل منح التمويل والموافقة على طلب التمويل ولتطوير آلية اتخاذ القرار الأئماني يتم دراسة الطلبات المقدمة بحسب تصنيف العملاء لكل عميل على حدة وذلك وفق لنوعية العملاء (شركات - افراد) حيث تقوم إدارة الإئمان بوضع المددات والضمانات المطلوبة قبل القيام بأعداد الدراسة الأئمانية والتتحقق من الوثائق والمستندات لجميع الطلبات التي قد تساعده في جودة تقييم العملاء ، كما ان الموافقات تتم عند طريق مصفوفة للصلاحيات والموافقات التي بموجبها يتم قبول العملاء الأكثر ملائمة مالية وائتمانية وذلك لتقليل المخاطر المحتملة طبقاً للاستراتيجية قياس وتقدير حدود مخاطر الإئمان .

ب. مخاطر السوق والسيولة:

تعتبر مخاطر السوق والسيولة والخاصة بتقلبات أسعار الفائدة وحجم السيولة المتوفرة من اهم المخاطر التي قد تواجه الشركة والتي قد لا تستطيع الشركة بالوفاء بالتزاماتها وبناءً عليه يتم مراقبة حجم التدفقات النقدية ومدى ملاءمتها مع حجم الالتزامات والحفاظ بشكل مستمر لمستوى سيولة مناسب وعدم التعرض لمخاطر السيولة وتقلبات سعر الفائدة .



ج. المخاطر التشغيلية:

تعمل الشركة على تعزيز دور الموارد البشرية والإدارات الخاصة بالعمليات ونظم المعلومات لتفادي مخاطر الخسارة التي تنشأ عن عدم كفاية الإجراءات التشغيلية الداخلية والأنظمة التقنية ، بما في ذلك الإخفاقات ، أو الأخطاء أو الأخطاء في المعلومات نتيجة خطأ بشري أو تقني من خلال نظام رقابة داخلية والاستفادة الفعالة للعنصر البشري والأنظمة التقنية وتنظيم المهام والمسؤوليات بين الموظفين وتدريبهم على الأنظمة والإجراءات التي من خلالها يتم تنفيذ العمليات .

7. المؤشرات المالية:

بلغ إجمالي الإيرادات (إيرادات التأجير التمويلي) للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2016م ملغاً وقدره (67.7) مليون ريال سعودي ، وبلغت إجمالي المصارييف قبل الزكاة ملغاً وقدره (48.6) مليون ريال سعودي ، شملت مصارييف ديون مشكوك في تحصيلها قيمتها (4.2) مليون ريال سعودي ، ليكون رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في 30 سبتمبر 2016م (13.1) مليون ريال سعودي وهو ما يعادل (4.0%) من صافي الاستثمار في التأجير التمويلي قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، ولم تقم الشركة ب什طب أية أرصدة مشكوك في تحصيلها خلال العام المالي 2016م ، وحققت الشركة خلال الفترة طافي ربح قبل الزكاة قدره (19.2) مليون ريال سعودي بنسبة (28.3%) من إجمالي الإيرادات .

أدناه جدول بأرصدة البنود الرئيسية لقوائم المالية المدققة في 30 سبتمبر 2016م :
جدول رقم (1):

البند	سبتمبر 2016 (بالمليون ريال)
صافي الاستثمار في التأجير التمويلي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	314.0
إجمالي الأصول	323.8
إجمالي القروض من الشركات الشقيقة	27.9
حقوق المساهمين	268.3
إجمالي الإيرادات (الدخل من التأجير التمويلي)	67.7
إجمالي المصارييف قبل الزكاة	48.6
صافي الدخل قبل الزكاة	19.2



8. القراءة:

لم تقدم شركة تمويل الأولي بطلب للحصول على تسهيلات بنكية سواء من البنوك المحلية أو الأجنبية أو أي من المؤسسات المالية الأخرى وذلك خلال الفترة من تاريخ التأسيس في 2 يونيو 2015 وحتى 30 سبتمبر 2016م ، واعتمدت الشركة خلال تلك الفترة في تمويلاتها الخارجية على التسهيلات من الشركات الشقيقة ، وقد بلغت أرصدة القروض من الشركات الشقيقة في 30 سبتمبر 2016م (27.9) مليون ريال سعودي .

9. معايير التقارير المالية ومراجعة الحسابات:

تدفظ شركة تمويل الأولي بالدفاتر الحسابية المناسبة ، وذلك التزاماً منها باللوائح التنفيذية لقانون مراقبة شركات التمويل ، فقد تم إعداد القوائم المالية السنوية المراجعة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2016م لشركة تمويل الأولي وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية . وتعقدت شركة تمويل الأولي ، خلال تلك الفترة ، مع شركة ديلويت آند تاتش بكر أبو الخير وشركاه ، للقيام بإجراء أعمال التدقيق وفقاً للخطة السنوية المعتمدة ، وهي تتبع مباشرة إلى لجنة المراجعة ، التي تتبع بدورها لمجلس الإدارة ، كما أنها مكلفة بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية ، إضافة إلى مراقبة التزام الشركة بالأنظمة واللوائح وقواعد السلوك . وللجنة مسؤوله أيضاً عن المراجعين الخارجيين وتدويرهم ، ومراجعة القوائم المالية المدققة ، وإجراء التدقيق ، كما الإدارة ، ومناقشة المراجعين الخارجيين بالقواعد المالية المدققة ، وخطاب الإدارة ، وإجراء التدقيق ، كما أنه قد قامت شركة كي بي أم ، الفوزان و السدحان ، بأعمال المراجعة الخارجية و قدمت رأيها بدون أي تدفظ على القوائم المالية للشركة في 30 سبتمبر 2016م .

10. الالتزام:

يعتقد مجلس إدارة الشركة أن وجود وإدارة الالتزام جزء لا يتجزأ من إطار الإدارة السليم، ولذلك فقد تم تأسيس إدارة منفصلة لتحديد وتقييم مخاطر الالتزام ، و مراقبة مخاطر عدم الالتزام بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ورفع التقارير بشأنها . وتركز هذه الإدارة بصورة رئيسية على التقليل من مخاطر عدم الالتزام، وتوطيد العلاقات مع الهيئات التنظيمية، ووضع الآليات وإطارات العمل الازمة للتأكد من منع الجرائم المالية وحماية القيم والمعايير المهنية .

11. المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك:

تلزم شركة تمويل الأولي بفرض الثقافة المهنية والحفاظ عليها من خلال قواعد السلوك لديها ، والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للسلامة والسرية والمهنية . وهي تنطبق على الإدارات والموظفين وأي شخص آخر قد يمثل الشركة . وتحضع شركة تمويل الأولي في ممارسة عملها لسلطة مجلس الإدارة الذي يقوم بالإشراف على تنفيذ وفعالية المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك .



12. سياسة توزيع الأرباح:

1. الهدف:

يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة توزيع الأرباح في تقديم عوائد للمساهمين بما يتواافق مع توقعاتهم الإستثمارية مع الأخذ في الاعتبار متطلبات إدارة رأس المال والنمو لدى الشركة.

2. مبادئ إرشادية:

فيما يلي المبادئ الإرشادية لمراجعة وإعداد سياسة توزيع الأرباح السنوية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

• استدامه توزيع الأرباح:

لبناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين ، وتعزيز ثقة السوق بمستقبل الشركة ، يجب تقدير مبلغ الأرباح التي سيتم توزيعها وتواترها بناء على قدرة الشركة على الاستمرار في دفع نفس الأرباح أو زيادتها على المدى المنظور.

• نمو الشركة:

يجب ألا يؤدي مبلغ وتواتر الأرباح الموزعة إلى إعاقة قدرة الشركة على إنجاز خططها الإستراتيجية للنمو.

13. امتلاك حصص كبيرة من الأسهم:

لم يطرأ تغير في حصص الأسهم خلال العام . ويبيّن الجدول التالي حصة كل مساهم في رأس مال الشركة كما هي في 30 سبتمبر 2016م:

جدول رقم (2):

المساهمون	قيمة الأسهم ريال سعودي بالمليون	نسبة الأسهم
شركة الكفاح القابضة	200.0	80%
شركة المطورون العالمية	12,5	5%
شركة الكفاح لمواد البناء	12,5	5%
شركة الكفاح التجارية	12,5	5%
شركة الكفاح للمقاولات	12,5	5%
اجمالي رأس المال	250.0	100%

14. التعاملات مع أطراف ذات علاقة:

تقيم الشركة ، في سياق أعمالها الإعتمادية ، علاقات عمل مع أطراف ذات علاقة لهم علاقة بمساهميها ، وتحصل على مساعدة فنية من الشركات الشقيقة بموجب إتفاقيات بهذا الصدد . وقد تم تلخيص الصفقات والأرصدة الأخرى المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في الإيضاحات رقم (13) ، (21) من القوائم المالية المدققة.



تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2016م

15. مجلس الإدارة:
حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس :

الاسم	سبتمبر(2015)	ديسمبر(2015)	يناير(2016)	فبراير(2016)	مارس(2016)	أبريل(2016)	يوليو(2016)	سبتمبر(2016)
أ/ هانى العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أ/ صالح العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أ/ عبد العزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أ/ وليد نصار	✓	✓	✓	✓	*			
د/ جاسم الرميحي					لم يكن بعد عضو بالمجلس			

جميع أعضاء مجلس الإدارة هم من غير التنفيذيين .

أهم قرارات ذات العلاقة بمجلس الإدارة وعدم ممانعة المؤسسة عليها:

- (1) قرار ترشيح الدكتور/ جاسم الرميحي بديلاً للسيد/ زيد اليعيش) بقرار مجلس الإدارة الذي تم تمريره من خلال تعديمه بتاريخ 8 يوليو 2015م .
- (2) قرار ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية بتاريخ 1437/4/25 هـ الموافق 2/5/2016م (وتم استلام عدم ممانعة مؤسسة النقد السعودي بتاريخ 1437/7/7 هـ الموافق 4/15/2016م).
- (3) قرار تشكيل لجنة المراجعة بقرار مجلس الإدارة تم اعتماده بتاريخ 9/29/2016م (وتم استلام عدم ممانعة مؤسسة النقد السعودي بتاريخ 3/7/2016 هـ الموافق 2/6/2016م).
- (4) قرار انضمام عضو في لجنة المخاطر بقرار مجلس الإدارة تم اعتماده بتاريخ 9/29/2016م (وتم استلام عدم ممانعة مؤسسة النقد السعودي بتاريخ 7/3/2016 هـ الموافق 6/12/2016م).
- (5) قرار اعتماد المراجع الخارجي للشركة بقرار مجلس الإدارة الذي تم اعتماده بتاريخ 10/22/1437 هـ الموافق 7/28/2016م (وتم استلام عدم ممانعة مؤسسة النقد السعودي بتاريخ 11/11/1434 هـ الموافق 15/8/2016م).



لجان المجلس:

قام مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التالية:

(1) لجنة المخاطر والإثمان:

- مسؤوليات لجنة الإثمان وإدارة المخاطر . وفيما يلي المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة :
- مراجعة جميع المخاطر التي قد تواجهها الشركة ، واتخاذ قرار بشأن الحد من العوامل المصاحبة لها .
 - تقييم ومراجعة المخاطر التشغيلية وغير التشغيلية والحد من العوامل المصاحبة .
 - مراجعة وإعتماد حد الإثمان للمستأجرين حسب الصالحيات .

(2) لجنة المراجعة:

- تم تشكيل هذه اللجنة التي تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ، وغالبية أعضائها من المستقلين إضفاء الطابع المؤسسي على عملية المراجعة وبيئة الرقابة وتطويرهما . وتساعد اللجنة مجلس الإدارة في ضمان نزاهة القوائم المالية الدورية :
- المراجعة الخارجية فيما يتعلق بتعيين المراجعين الخارجيين وتناوبهم ومؤهلاتهم واستقلاليتهم وإجراء المراجعة .
 - نظام الرقابة الداخلية .
 - نظام المراجعة الداخلية ومهمة الالتزام .

(3) اللجنة التنفيذية:

- تم تشكيل هذه اللجنة التي تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين بالإضافة إلى حضور الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة ويرأس اللجنة رئيس مجلس الإدارة، ومسؤوليات اللجنة:
- مراجعة القوائم المالية الشهرية والربع سنوية.
 - مراجعة أداء الشركة الشهري.
 - صياغة استراتيجية الشركة.

16. مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (بما في ذلك أزواجهم وأطفالهم القصر)

- أعضاء المجلس:
 - أعضاء مجلس ادارة الشركة هم من المدراء المرشحين من قبل المساهمين ، ولا يملك أي عضو من أعضاء المجلس أي أسهم أو أية مصالح أخرى في الشركة .
 - الإدارة العليا:
 - لا يملك أي عضو من أعضاء الإدارة العليا أي أسهم في الشركة . كما أن الرئيس التنفيذي والمدير المالي بما في ذلك أي شخص ذي علاقة بهم ، ليس لديهم أي مصالح أخرى في الشركة باستثناء المكافآت.



تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2016م

17. المدققون الخارجيون

تم تعيين السادة / KPMG الفوزان كمدققين خارجيين للشركة أثناء اجتماع مجلس الادارة الذي عقد في 24 يوليو 2016م وذلك للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2016م.

18. دفع الزكاة وضريبة الدخل:

لا يوجد أي مساهم أجنبي ضمن مساقط الشركة ، وقدرت الزكاة المستدقة من حصة دخل المساهمين السعوديين للعام الحالي بمبلغ (0.86) مليون ريال سعودي وسيتم خصمها من دعائتهم في الأرباح .

19. الأنظمة واللوائح المطبقة:

تلزم شركة تمويل الأولى بأحكام نظام الشركات السعودية والأنظمة والقواعد واللوائح الأخرى . ولم يتم توقيع أي عقوبات على الشركة خلال العام 2016م من أي جهة تنظيمية .

20. الأفاق المستقبلية:

تطلع الشركة بالتوسيع في مناطق المملكة وتلبية توقعات عملائها بتقديم الحلول التمويلية .

والله ولي التوفيق ...

بالنيابة عن مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة
السيد/ هاني العفالق

